

رسالة مؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أود أن استرعي انتباهكم إلى سلسلة من التطورات الخطيرة في جنوب لبنان التي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة.

فمنذ أن انسحبت إسرائيل من جنوب لبنان، امتثالا كاملا منها لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) واحتراما تاما منها للخطة الأزرق، على النحو الذي حددته الأمم المتحدة، بقيت قرية العجر مقسمة إذ يقع شمالها داخل أراضي لبنان وجنوبها داخل أراضي إسرائيل.

وبهدف تمكين سكان هذه القرية من مواصلة حياتهم اليومية الطبيعية وبناء على طلب خاص منهم، وافقت إسرائيل على الامتناع عن بناء حاجز أمني في منطقة الخط الأزرق يمر عبر القرية. وهو أمر يشكل بادرة إنسانية بحت.

بيد أن الفجوة القائمة بين الحاجة المشروعة لإسرائيل إلى ضمان أمن حدودها الشمالية، والرغبة في تلبية الاحتياجات الإنسانية لسكان العجر وتجنب تقسيم القرية خلقت معضلة معقدة تترتب عليها آثار واضحة.

واستنادا إلى ما سبق، عمل الممثل الخاص للأمين العام تيري لارسن مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في المنطقة بهدف المحافظة على الوضع القائم المتفق عليه الذي يمنع دخول الأشخاص إلى القرية من جهة الشمال. وقد حافظ وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) عند نقطة تفتيش العباسية على هذا الوضع القائم من خلال مراقبة الممر الشمالي المؤدي إلى القرية.

وفي ٤ آب/أغسطس ٢٠٠١ أحلت اليونيفيل موقعها عند نقطة تفتيش العباسية. ونتيجة لذلك بات المعبر إلى العجر مفتوحا الآن أمام إرهابيي حزب الله. وكانت إسرائيل حذرت قبل يوم من ذلك، في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠١، إدارة عمليات حفظ السلام من

الخطر الذي يتهدد الوضع القائم. فبعد عملية الإخلاء، ولدى معاينة نشاط حزب الله في المنطقة، الذي شمل إزالة قسم من الحاجز في شمال القرية وبدء بناء موقع متقدم لحزب الله عند مدخل البلدة، توجهت إسرائيل بنداؤها مجددا إلى الأمم المتحدة، وهي المنظمة المسؤولة عن الحفاظ على الوضع القائم والتي اضطلعت بدور أساسي في إنشائه، وطلبت إليها العمل فورا على إعادة الحالة إلى ما كانت عليه سابقا.

ومن بين الاتصالات التي أجرينها مع الأمم المتحدة، محادثات بين وزير الخارجية بيريس والأمين العام، ومحادثات بين ممثلينا لدى الأمم المتحدة ومساعد الأمين العام عنابي وسائر المعنيين في إدارة عمليات حفظ السلام، ومحادثات بين ممثلي قوات الدفاع الإسرائيلية ونظرائهم في اليونيفيل، واتصال مع ممثل الأمين العام في لبنان ستيفان دومستورا الذي زار المنطقة والتقى بسكان القرية.

لقد أوضحت إسرائيل جليا أنها لا يمكن أن تقبل بحالة تصبح فيها حدودها عرضة لأعمال الإرهاب دون أن تكون قادرة على التحرك لمنعها. وإننا نناشد الأمم المتحدة، بصفتها الهيئة المسؤولة عن ضمان الأمن على طول الخط الأزرق، واليونيفيل، بصفتها الهيئة التي أناط بها القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) كفالة السلم والأمن في المنطقة، وإعادة تثبيت نقطة تفتيش العباسية والسيطرة عليها، وإنشاء موقع متقدم عند المدخل الشرقي لقرية الغجر (في مقابل الموقع المتقدم الذي بناه حزب الله) وإفساح المجال لإصلاح الحاجز الشمالي.

ونطلب مرة أخرى تنفيذ حالات التفاهم التي تم التوصل إليها من خلال اتصالاتنا المختلفة مع الأمم المتحدة، ميدانيا ألا وهي: وجود اليونيفيل عند نقطة تفتيش العباسية، والاتصال بحكومة لبنان بهدف إنشاء موقع متقدم جديد لليونيفيل، وإيجاد الظروف الملائمة لإصلاح الحاجز الشمالي.

إن الظروف التي نشأت تشكل تهديدا واضحا وجامئا على أمن الجنود والمدنيين الإسرائيليين. وإن إسرائيل ملتزمة باحترام الخط الأزرق على نحو ما أنشأته الأمم المتحدة، بيد أنها لا يمكن أن تتخلى عن التزامها، في المقام الأول، تجاه أمن مواطنيها.

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يهودا لانكري

الممثل الدائم